توقّعات بالاكتفاء الذاتيّ من الحنطة خلال سنوات

التجارة تواصل موسمها التسويقيّ من الشلب بارتفاع طفيف

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

توقع الخبير الزراعي سمير العبيدي وصول العراق خلال السنوات القادمة الى الاكتفاء الذاتي من مادة الحنطة، كون أغلب المزارع بدأت تنتج طناً من الحنطة في الدونم الواحد، مؤكداً أن الزراعة بدأت تتعافى وبشكل مغايرعن السابق.

وقال العبيدي لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : توجد إمكانيات عالية لإحداث طفرات زراعية بالكمية والنوعية ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة، وسيصل العراق خلال السنوات القادمة الى الاكتفاء الذاتي لمادة الحنطة نتيجة أن أغلب منتجي البذور حققوا نسبا عالية من الحنطة من خلال إنتاجهم طنا من الدونم الواحد على مساحات (١٠٠٠)دونم و(٦٠٠٠)دونم.

واضاف : إن القطاع الزراعي بدأ يستعيد نفسه من خلال المبادرة الزراعية والخطة الموضوعة من قبل وزارة الزراعة، داعياً الى الاعتماد على البحث العلمي من خلال نقل تجارب الباحثين الى الحقول الزراعية عن طريق الارشاد في الميدان للفلاح.

وتابع العبيدي: هناك علماء وباحثون عراقيون جيدون متخصصون في إيجاد أصناف متميزة لإنتاج مادة الحنطة وأجروا بحوثهم على كيفية زيادة الإنتاج وأعطوا مؤشرات إيجابية نحو زيادة الإنتاج بالدونم الواحد.

ودعا العبيدي الى استخدام منظومات الري الحديث (التنقيط) لغرض سقي المحاصيل الإستراتيجية ولكي تحافظ على إعطاء السقي بموعده المناسب حسب عمر النبات كونه يمر بمراحل لحين إنضاجه، بالإضافة الى التقليل من هدر المياه من السقي العشوائي

وكانت وزارة الزراعة قد أعلنت في وقت سابق عن مباشرتها باستخدام تقنيات الري الحديث لمشاريع زراعة الحنطة، مبينةً أنها ستوزع منظومات الري بأسعار (٥٠٪) للفلاحين لكي تؤمن إنتاج(٣) مليون طن في الموسم الواحد من هذا المحصول

وقال الوكيل الفني لوزارة الزراعة مهدي القيسي في تصريح سابق(للوكالة الاخبارية للانباء): إن وزارة الزراعة بدأت بمشروع استخدام تقنيات حديثة لري زراعة الحنطة، الذي يعتبر من المشاريع الوطنية المهمة، لأنه يؤمن احتياجات المواطن من مادة الحنطة التي تدخل في وجبات غذائه اليومي، بالإضافة إلى كونها تعتبر من المحاصيل الإستراتيجية التي تتأثر بالتقلبات الاقتصادية العالمية.

وأوضح القيسي: إن المشروع بدأ العمل به، وقريباً ستوزع الوجبة الأولى من هذه المنظومات على المزارعين وبأسعار مدعومة بـ(٥٠٪) بهدف تغطية زراعة (٣) مليون دونم من الحنطة، التي تؤمن إنتاج (٣) مليون طن في الموسم الواحد، مشيراً الى أن الاستقرار الغذائي لا يقل أهميةً عن استقرار الأمن القومي داخل البلاد .

وأعلنت وزارة التجارة عن تسويق نحو ٩٠ ألف طن من محصول الشلب خلال العام الحالي ٢٠١١، مبينة أن استلام المحصول من الفلاحين مازال مستمرا في بعض المحافظات، فيما أكدت انجاز الاستعدادات اللازمة كافة لإنجاح الموسم التسويقي الحالي.

وقال مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب حسن إسماعيل إبراهيم في بيان صدر عن الوزارة بحسب السومرية نيوز: إن "المواقع التسويقية في المحافظات تسلمت ٨٧ ألف و ٦٧٠ طنا من محصول الشلب"، مبينا أن "الكميات توزعت بواقع ٢٧ ألفا و ٥٨٠ طنا في محافظة الديوانية و ٥٩ ألفا و٤٤٧ طنا في محافظة النجف و ٦٤٣ طن في محافظة المثنى".

واضاف ابراهيم أن "الشركة العامة لتجارة الحبوب تواصل عملية استلام محصول الشلب من الفلاحين والمسوقين من محافظات النجف والديوانية والمثنى"، مشيرا إلى أن "الشركة وضعت جميع ملاكاتها الإدارية والفنية والحسابية على أهبة الاستعداد لإنجاح الموسم التسويقي لما يمثله محصول الشلب من أهمية في قوت المواطنين".

وتابع إبراهيم إن "الموسم التسويقي الحالي يبشر بخير مقارنة بالموسم الماضي، والذي بلغت كميته ٧٢ ألفا و٤٤٧ طنا".

وتقدر حاجة العراق من مادة الرزب ٩٠ في حين تبلغ حاجة العراق من الحنطة ٣٥٠ ألف طن شهريا.

يذكر أن غالبية العراقيين يعتمدون على البطاقة التموينية في حياتهم اليومية منذ بدء العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق في العام ١٩٩١ بعد غزوه الكويت، وتشمل مفردات الحصة التموينية للفرد الواحد الرز، والطحين، والزيت النباتي، والسكر، والشاي، ومسحوق الغسيل، والصابون، والحليب المجفف(للكبار)، والحليب المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس و الفاصوليا و الحمص. وتقدر قيمة هذه المواد بالنسبة للفرد الواحد في السوق المحلية بنحو عشرة دولارات من دون احتساب حليب الأطفال، في حين يتم الحصول عليها عن طريق البطاقة التموينية بمبلغ ٥٠٠ دينار فقط.

فضاءات

■ د. مهدي صالح دوّاي

أدوار لابد منها

تعايش التطوّر الاقتصادي للدول مع ادوار متعددة للدولة تمثلت بالحماية مرة، والتوجيه مرة ثانية، والمشاركة في الإنتاج مرة ثالثة، وقد اطّر لنا الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث تلك الأدوار بثلاثة توصيفات رئيسية،(فالدولة الحارسة)، تمثلت باحتفاظ الدولة بمهمات الأمن و القضاء والدفاع، بهدف تامين البيئات الآمنة لعمل القطاع الخاص، في حين مارست (الدولة المتدخلة) أعمالا" ترقى إلى حالات من التدخل الحكومي لتوجيه عمل القطاع الخاص بأدوات نقدية ومالية معروفة، حين أخفقت آليات السوق في تحقيق الأهداف التوازنية المطلوبة، أما مهام (الدولة المنتجة) فكانت قريبة من عمل القطاع الخاص، عندما وظّفت الحكومات إمكاناتها السيادية في تحقيق المزيد من الإيرادات المالية والعينية لدعم برامجها الاقتصادية والاجتماعية .

والاقتصاد العراقي الحديث بما يملك من موارد ريعية (نفطية)، وسيادية (ضرائب ورسوم)، لم يتسن للدولة فيه أن تأخذ أدوارها الفاعلة ضمن (ثلاثية) الوظائف آنفة الذكر، على الرغم من انه يوصف باقتصاد القطاع العام، فقد كان الابتعاد عن الأنموذج الرأسمالي في التطوّر سببا" لبقاء دور نمطي للدولة غير قادر على تأمين مستلزمات الإبداع والابتكار المرتبطة دوما" بمبادرات القطاع الخاص، والذي هو الآخر بقي تابعا" للدولة، وفاقدا" للإرادة المستقلة، فكانت هذه الإشكالية معوّقا" أساسيا" أمام فرص التطوّر واللحاق بالتجارب الأخرى .

إن ما ينبغي التركيز عليه في هذه المرحلة المفصلية، هو أن تكون الدولة العراقية، (حارسة ومتدخلة ومنتجة) في آن واحد في إطار تعاطيها مع مجمل الفعالية الاقتصادية، إذ أن المتغيرات الراهنة لا تسمح بتجزئة تلك الأدوار في ظل تدويل متسارع للاقتصاد لا يقوى فيه القطاع الخاص أن يتبوأ الصدارة، وإنما على الدولة أن تهيئ لذلك القطاع بيئاته التشريعية والأمنية واللوجستية لتحفيزه على الانطلاق، في ذات الوقت الذي تكرس فيه أدواتها النقدية والمالية والتجارية، لضمان سهولة ولوج المشاريع الخاصة في الأنشطة الاستثمارية المتنوعة .

ولضمان قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على تامين درجات عالية من الاكتفاء الذاتي، يمكن للدولة أن تكون (منتجة)، وفقا" لنمط الشراكات مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، أو العمل باستقلالية خاصة، فعن طريق هذا الدور سوف تعجّل الدولة من تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، وتامين فرص عالية من التشغيل، وتغذية التيارات السلعية المحلية، لكبح جماح التضخم المستورد .

وتأسيسا" لما سبق ينبغي أن يتعايش كلا القطاعين (العام والخاص)، بعيدا" عن تجاذبات الفلسفتين الرأسمالية والاشتراكية، فالمرحلة الحالية تتطلب التخطيط لادوار واضحة لكلا القطاعين وفقا" للإمكانيات والأهداف المخطط لها، وتزخر تجارب النمو الدولية المعاصرة بالعديد من العبر والدروس عن ادوار اقتصادية للدولة بعيدا" عن التطرف لما هو عام أو خاص، وإنما عن طريق الدمج المنظم بينهما .

النقل: شراء باخرة "بغداد "بقيمة ١٤ مليون دولار

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تعاقدت وزارة النقل مع شركة صينية لشراء باخرة "بغداد" التي تستوعب ٧ الاف طن بقيمة ١٤ مليون دولار.

وقال مدير عام شركة النقل البحري سمير الكرخي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن "العراق اشترى باخرة بغداد من شركة (أي ان ات) الصينية بقيمة ١٤ مليون دولار والتي تستوعب حمولة ٧ آلاف طن".

وأضاف ان "باخرة بغداد ستدخل الموانئ العراقية للعمل بشكل رسمي في شباط المقبل وستسهم في معالجة الكثير من المعوقات التي يعاني منها النقل البحري في العراق".

واشار إلى أن "وزارة النقل تبذل جهوداً كبيرة لاستعادة اسطول الباخرات بهدف تنشيط النقل البحري في البلاد".

ويسعى العراق إلى عرض اسطوله البحري للاستثمار والذي يضم تسعة بواخر كبيرة وتصل قيمتها الاجمالية إلى ١١٠ ملايين دولار،ويفتقد العراق لأسطول بحري يضم بواخر ذات مواصفات حديثة متلائمة مع العمل الاقتصادي والتجاري للسنوات المقبلة.

فرع جديد إسلامي لمصرف الرشيد في النجف

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

افتتح مصرف الرشيد العام فرعه في محافظة النجف الأشرف.

وقال مدير عام مصرف الرشيد كاظم محمد ناشور لوكالة كل العراق خلال حفل الافتتاح الأمس: "تم اليوم افتتاح مصرف السلام الإسلامي احد فروع مصرف الرشيد في محافظة النجف الأشرف والذي سيقدم الخدمات والتسهيلات المصرفية والمالية كافة للمواطنين والمستثمرين".

وأضاف ان "ما يميز هذا المصرف انه سيسلف مبالغ مالية للمقترضين وفق الشريعة الإسلامية أي بدون فوائد مالية للقرض وستكون هناك هيئة استشارية ضمن الهيئة الادارية للمصرف مكونة من مستشارين من الوقف الشيعي والسني" مشيرا الى ان "هذا الفرع هو الثالث من نوعه في عموم البلاد من بينها الرئيسي في العاصمة بغداد.

١٣ شركة كوريّة تنفّذ مشاريع خدميّة العام المقبل

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة البلديات والأشغال ان ١٣ شركة كورية ستدخل للعمل في تنفيذ مشاريع إستراتيجية في موازنة عام ٢٠١٢ عن طريق دعوات مباشرة .

وقال المستشار الاعلامي للوزارة جاسم محمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "١٣ شركة كورية من بينها شركتا هونداي وميتسيوبوشي العالميتان ستعمل على تنفيذ مشاريع استراتيجة تابعة لوزارة البلديات في موازنة عام ٢٠١٢ عن طريق الدعوات المباشرة".

وأضاف أن " المشاريع التي ستعمل على تنفيذها تتعلق بالبنية التحتية من مشاريع ماء ومجار وإكساء شوارع وغيرها من مشاريع مهمة ستنفذ في عام ٢٠١٢ ".

وتابع أن "أول شركة ستدخل العمل في العراق شركة هونداي لتنفيذ مشاريع البنى التحتية اذ ستنفذ مشروع السماوة الكبير والذي تصل قيمته الى ٢٥٠ مليون دولار بعد ان وجهت الوزارة لها دعوة مباشرة".

واعلنت وزارة البلديات والأشغال، عن انها قدمت طلباً الى مجلس الوزراء لاختيار الشركات التي تمنح افضل العروض الفنية بدلا من الشركات التي تقدم اقل العطاءات.

وقالت وزارة البلديات والأشغال الاتحادية انها انجزت ٩٠٪ من موازنة عام ٢٠١١ البالغة ترليوني دينار، واستحداث منصب مدير عام في جميع المحافظات لتنظيم عمل المشاريع الخدمية فيها. وتمتلك الوزارة نحو ٣٦٠ دائرة بلدية في عموم المحافظات.

استثمار البصرة تمنح إجازات جديدة

□ البصرة / متابعة المدى الاقتصادي

ذكر رئيس هيئة استثمار البصرة امس ان مجلس إدارة الهيئة صادق على عدد من الاجازات الاستثمارية الجديدة ، وقال خلف البدران بحسب(آكانيوز) ان "الجلسة الثالثة لمجلس ادارة الهيئة الذي تشكل مؤخرا تضمنت مناقشة مسودة النظام الداخلي للمجلس ومناقشة بعض المشاريع الاستثمارية التى استحصلت الموافقات القطاعية".

وأضاف البدران ان "المجلس صادق على منح اجازات استثمارية جديدة لعدد من المشاريع بالاضافة الى منح عدد آخر من اجازات التأسيس الاستثمارية".

وتابع البدران ان الاجازات الاستثمارية الجديدة تم منحها "لكل من مشروع معمل بناء البنى التحتية لشركة قمة التقنية بكلفة ٥٤٢٢٠٠٠٠٠ دينار، ومشروع مخازن مبردة ومجمدة بكلفة ٨٢٩٠٣٧١٢١١دينار،ومشروع متنزهات وملاعب اطفال بكلفة ٢،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار، ومشروع مزرعة البابطين بكلفة٥٨،١٨٤،٩٦٦ دينار.

ولفت الى ان المجلس أطلع على ملخصات المشاريع المعدة من قبل قسم النافذة الواحدة وناقش العروض الفنية المقدمة ضمن تلك المشاريع ومن ثم صوت بالاجماع على منح اجازة تأسيس لمدة ستة اشهر وفقا لشروط وضوابط الهيئة".

وبين ان المشاريع التي حصلت على اجازة التأسيس هي مشروع البيت الذهبي الصيني لشركة هونج كونج الصينية بكلفة ٢٤٩٣٠٠٠٠٠ دولار، ومشروع مدينة الاندلس السكنية لشركة الباروك العراقية بكلفة١٠١،٥٠٤،٠٠٠ دولار، ومشروع مدينة شناشيل البصرة السكنية بكلفة ٢٤٥٠٠٠٠٠٠ دولار".

مشيرا الى ان "الهيئة ستقيم الاربعاء المقبل ٢٨ كانون الأول حفل توزيع إجازات الاستثمار في مقر هيئة استثمار البصرة في مجمع القصور الرئاسية .

التخطيط تنهي عقد شركة سويديّة لإخفاقها في فحص البضائع

□بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قررت وزارة التخطيط إنهاء العقد المبرم مع شركة سويدية لفحص البضائع بسبب اخفاقها في عملها.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "وزارة التخطيط والتعاون الانمائي قررت انهاء العقد المبرم مع شركة (S.G.S) السويدية بخصوص فحص البضائع الداخلة للعراق في دول المنشأ بسبب عدم قدرتها ومطالبتها المستمرة برفع اسعار التقييس".

واضاف أن "الشركة السويدية تتأخر في عملية الفحص وتطلب أموالا باهظة من التجار العراقيين وهي لم تستطع تقييس البضائع في جميع الدول التي يمتلك العراق تعاملات تجارية معها".

واوضح ان فترة العقد اربع سنوات وهناك توجه إلى استبدال هذه الشركة بشركة عالمية أخرى "لديها القدرة والكفاءة في متابعة البضائع المستوردة الداخلة الى البلاد".

وكانت وزارة التخطيط قد قررت في نهاية نيسان/أبريل الماضي فحص المواد الداخلة للعراق وتقييسها في أماكن صناعتها في بلدان العالم، بعد أن تعاقدت مع شركتين سويسرية وفرنسية بقيمة ٨٠ ألف دولار لكل منهما.

وتسعى وزارة التخطيط إلى إنشاء مركز وطني للمترولوجيا يتم فيه تطوير خبرات ملاكاتها عبر ورش تدريبية بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، في الوقت الذي باشر فيه الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التعاقد مع شركات عالمية مختصة للإشراف على المنتجات المستوردة إلى البلاد.

وتأسس جهاز التقييس والسيطرة النوعية في العراق عام ١٩٧٩ ومارس عمله منذ ذلك الحين على المنافذ الحدودية والمطارات العراقية فضلاً عن تفعيل أدائه في المصانع المحلية في العراق.